« الحرب ضد الإرهاب » تطيل عمر الأنظمة الحاكمة وتدفع المناضلين لخوض معارك عالمية خيالية

الظلم العربي: عملية تحيين لأنموذج من الرقابة الاجتماعية

الأمير مولاي هشام بن عبد الله العلوي*

■ تتوزع منطقتنا، في المستوى السياسي، ثلاثة أنواع من الأنظمة: الأنظمة المغلقة (ليبيا، سورية، الخ.)، حيث لا وجود للتعددية ولو شكليا؛ والأنظمة الهجينة (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، السودان، اليمن) حيث يتعايش النظام الاستبدادي مع بعض أشكال التعددية؛ وأخيرا الأنظمة المفتوحة ويمثلها حاليا نظام وحيد وهو السائد بموريتانيا التي عرفت نظاما حقيقيا لتداول السلطة.

الفئات الوسطى

وفي المستوى الاقتصادي، تمكنت السياسات الليبرالية الجديدة من تنشيط النمو، ولكنها لم تجعل من بلداننا عناصر دينامية فعالة في الاقتصاد العالمي، وهي بالتأكيد لم تخفف من البؤس وضروب الظلم الاجتماعي التي تنخر كيان المنطقة. صحيح أن خزائن البلدان المنتجة للبترول أصبحت مليئة باحتياطي العملات، ولكن ذلك مرده فقط إلى الارتفاع الصاروخي لأسعار البترول، ولا يعكس بتاتا أي تطوير وتجديد هيكلي. وبفضل بعض الوسائل من قبيل صناديق السيادة، فإن بعض هذه البلدان يستطيع استعراض قوته المالية عن طريق اقتناء أجزاء من البلدان الصناعية التي تشهد أزمة ما، مما يمكنها من تنويع مصادر مداخيلها. ولكن ذلك أيضا ليس سوى نتيجة اختلالات تعرفها بلدان الشمال، وليس علامة على تحول ناجح للبنيات الاقتصادية بمنطقتنا. أما البلدان العربية الكبرى الأخرى، فإنها ما زالت تواجه مشاكل خطيرة ناجمة أساسا عن النسبة المرتفعة من الشباب المتخبط في الفقر والبؤس، ولم تنجح مصر أكبر هذه البلدان من حيث عدد السكان في التخلص من وضعية البلد المتعيش من المساعدات الخارجية كمصدر استراتيجي للدخل. وفيما يخص الطبقات الوسطى، فإنها تظل تابعة لتدفق مداخيل البترول وعلى وجه العموم لعلاقات المحسوبية الاجتماعية التي لم يتم استئصالها. هكذا يتمكن النظام الاستبدادي الجمهوري والملكي على وجه سواء من المحافظة على بقائه كاشفا عن قدرة هائلة على التكيف. فرجال الأعمال الأغنياء يظلون مدينين للدولة بالعقود التي يحصلون عليها، وأيضا بقدرتهم على التأثير في السوق عبر شبكات تتيحها لهم علاقتهم بالدولة، أما رجال الأعمال المتوسطون بل وحتى الباعة المتجولون، فإن عليهم أن يظلوا خاضعين للتوجيهات الوزارية والقواعد المتحجرة وقانون الرشوة. وحتى المهن الحرة والفكرية تظل مرتهنة لمؤسسات الدولة، وتتعرض لأقسى العقوبات إن هي تجاوزت الحدود المرسومة .

ولا مراء أن مصطلح « الفئات الوسطى » يظل مصطلحا مرنا وقد يصدق على فئات اجتماعية واسعة من رجال الأعمال والمدرسين والممرضين والتجار والفنانين والموظفين. وبعضهم ينحدر من أسر لها حضور بارز محليا أو وطنيا؛ وبعضهم الآخر يضم أشخاصا هم من بين أفراد عائلتهم أول من تمكن من الارتقاء الاجتماعي النسبي ليتجاوز طور الكفاف ويتخلص من الأمية، والكثيرون من بين هؤلاء لن يسلم من العودة من جديد إلى حال الفقر عند أول أزمة. وقد تمكن بعض الضباط السامين في الجيش من شق طريقهم ليصبحوا منتمين إلى فئة البورجوازية الجديدة، بفضل استثماراتهم الضخمة في الاقتصاد الوطني. وهم يشكلون إلى جانب الموظفين السامين والبيروقراطيين الذين استغلوا مناصبهم لمراكمة الثروات قطاعا من « الفئات الوسطى » التي تقف في وجه كل تغيير.

وتوجد أيضا فئة وسطى « معولمة » تضم فئتين: فئة المهنيين ورجال الأعمال بالخارج الذين يقدمون إلى عائلاتهم التي ظلت بالمغرب مساعدات لا تسمح لها سوى باقتناء دكان أو ممارسة تجارة بسيطة أخرى؛ وفئات اجتماعية تجد أن الآفاق مسدودة أمامها داخليا، فيصبح أملها الوحيد في تغيير وضعيتها الاقتصادية كامنا هناك في الخارج، رغم أن هذا الخارج يظل بعيد المنال.

ويبقى أن هذين النوعين من الهجرة هما علامة على نفس الخلل، فالدولة أصبحت تتخلى تدريجيا عن دورها المتمثل في توفير مناصب الشغل وتأمين الحماية الاجتماعية، من هنا فقدان الفرد الشعور أن ثمة ارتباطا بين مصيره الفردي ومشروع ما يتقاسمه الجميع.

علاوة على ما سبق، فإن مختلف هذه « الفئات الوسطى » لا تشكل سوى جزء ضئيل من ساكنة البلد حيث تعيش الأغلبية الساحقة على عتبة الكفاف، وحيث ينعدم التعليم العمومي أو يكاد. وينتمي أولئك الذين يدعون إلى الليبرالية الاقتصادية الديمقراطية إلى هذه « الفئات الوسطى » المتنافرة إلى أقصى الحدود من طلبة وأصحاب مهن حرة ورجال أعمال متوسطين ومحامين ورجال قانون ومنتمين إلى فئات اجتماعية مهمشة (النساء، العرقيات الأقلية، فئات جهوية مخصوصة، أقليات لغوية). ولكن كيف السبيل إلى التوفيق بين مطالب هؤلاء والمطالب المباشرة والمادية للفئات الأكثر تضررا التي تعيش في المدن والقرى؟

تتفق كلمة كل هذه الفئات في المستوى الإيديولوجي على المطالبة ب « الديمقراطية »، ولكنهم يختلفون حول هذه القضية المهمة أو تلك باختلاف المنطلق. ومنذ بداية التسعينيات لم تسمح الأشكال التي اتخذتها الليبرالية الاقتصادية والسياسية بتنامي وتقدم الأفكار التقدمية والعلمانية في أوساط الفئات الوسطى والشعبية. ونتيجة ذلك أن الإسلامية بمختلف تياراتها برزت كأفضل من يعبر عن متطلبات التغيير وأشكال الاحتجاج، حتى ضمن فئات تنتمي تاريخيا إلى اليسار وتؤمن بالعلمانية كما هو شأن الطلبة .

وإذا كانت أصوات العلمانيين والإسلاميين تلتقي في سمفونية كبرى تدعو إلى الدمقرطة، فإن الفريق الأول يتغنى بنظام سياسي قائم على دولة الحق والمبادئ السياسية المعترف بها دوليا؛ بينما الفريق الثاني يمتدح أسس نظام سياسي ينبني على مجموعة من المبادئ القرآنية. ويسعى الفريق الأول إلى تأسيس السيادة على الإرادة الشعبية المنحدة بحدود القانون، بينما يذهب الفريق الثاني إلى إقامتها على أساس النظام العقدي، وإن كنا نلحظ نوعا من المرونة في موقف الإخوان المسلمين بمصر أو لدى حزب العدالة والتنمية بالمغرب فيما يخص مسألة الديمقراطية وسيادة الشعب؛ ولكن لنتذكر أن عمر الإيديولوجيات طويل طويل.

مجمل القول إن « الإصلاحات » المطبقة في منطقتنا منذ خمس عشرة أو عشرين سنة لم تقض بنا تحت ضغط الغرب إلى السبيل الذي ينطلق حتما من الليبرالية الاقتصادية إلى الديمقراطية مرورا بالتحديث والعلمنة، بل على العكس من ذلك قدمت الدليل الملموس على انعدام أي رابط آلي بين مختلف تلك المراحل.

أساليب سيطرة جديدة

إن الكثير من الأنظمة تقيم شرعيتها على قصص قومية كبرى شبه أسطورية، وفيها تقدم نفسها في صورة المحرر وحامي الأمة في مواجهة الهيمنة الخارجية، وأحيانا أيضا في صورة حامي الملة والدين. وهذه القصص هي غالبا قصص حقيقية، فالعديد من الأحزاب والأسر الحاكمة اضطلعت فعلا بدور بطولي في الحصول على الاستقلال الوطني والمحافظة عليه. بيد أن هذه الأساطير « الموحدة » التي تجد صدى كبيرا لها في وسائل الإعلام التي تروج لها باستمرار، خلقت تماهيا زائفا بين النظام الحاكم والمجتمع، وذلك غالبا بدعم قوي من بعض المثقفين الذين يسعون إلى درء الشقاق والتشجيع على الانصياع.

والملاحظ أن ثمة دائما عنصرا غائبا في تلك القصص الكبرى، كالأقباط بمصر، والبربر بالمغرب والجزائر، والشيعة والأكراد ببلدان أخرى. وتظل التوترات الاجتماعية راسبة تحت السطح تعبيرا عن رفض هذا النزوع إلى التجانس، كما أن القادة يشعرون بالخوف من شعوبهم، وترتعد فرائصهم لمجرد الحديث عن افتتاح سياسي حقيقي. وبعض أشكال الاستبدادية تتخذ طابعا شعبويا، وبعضها يذهب حد تقديس الشعب، ولكن تحت هذه المظاهر الأبوية تحتقر الحكومات والنخب الشعب بذريعة أنه مدين لها بالاستقلال والمكتسبات التي تنعم بها الأمة.

وفي السنوات العشر الأخيرة، فقدت هذه الإيديولوجيات الموحدة قدرتها السحرية على العقول. وأصبح على الدولة الاستبدادية أن تواجه كما هائلا من المجموعات الجديدة، وكل له أسباب خاصة تدعوه إلى الاحتجاج، ولا سبيل إلى تكميم أفواهها أوشراء ذممها. وفي الآن نفسه، تنعدم الثقة بين هذه المجموعات. فلكل رؤيته الخاصة، فالعمال المناضلون ليس لهم نفس التصور عن التغييرات الآنية المستعجلة مثل الفلاحين الفقراء المحافظين بطبعهم. وأرباب المصانع المحليين قد لا يتفقون مع ما يطرحه من مشاريع رجل الأعمال والأطر المرتبطة بمنظمات مالية دولية. وينضاف أخيرا إلى كل هذه القطائع والتنافرات الخوف من الإسلامية الاستئصالية، وهو شعور نصادفه أيضا في أوساط بعض الإسلاميين أنفسهم. وقد اكتسبت الأنظمة الاستبدادية القدرة على توجيه هذه الانقسامات لصالحها. فالدولة لم تعد تطرح نفسها كمدافع وحيد عن حقها الأوحد في ممارسة سلطتها على شعوب غير مؤهلة، بل إنها بالأحرى أصبحت تقدم نفسها كحكم للمعارضين « المعتدلين » في مواجهة إخوتهم الأعداء من « المتطرفين» . ويمكن التمثيل لهذه التناقضات بما وقع في مصر. لقد عمدت الحكومة المصرية في إطار برنامجها الليبرالي الجديد إلى التراجع عن الإصلاح الزراعي الذي أقره جمال عبد الناصر، وسلبت الأراضي من ملاكها الحاليين، وهم في الأصل فلاحون صغار، وأرجعتها للملاكين الكبار. وكان من المفروض أن يطبق هذا الإصلاح تدريجيا، لتمكين الفلاحين من التكيف مع الوضعية الانتقالية، ولكن الملاكين قدموا الرشوة لرجال الشرطة كي يطردوهم حالا. وتحرك الفلاحون ضد عمليات الطرد، وكان يعتقد أن الإسلاميين سيساندونهم في حركتهم الاحتجاجية، غير أن هؤلاء فضلوا الحياد، دعما منهم لسياسة حسني مبارك، ولإيمانهم أن الإصلاح الناصري ذو توجه شيوعي، وهكذا تم قبر الأمل في انطلاق حركة احتجاجية حقيقية في المهد.

إن سيناريو « المواجهة بين المعتدلين والمتطرفين » يسمح للأنظمة الحاكمة بمرونة تكتيكية أكبر، إذ لم تعد الحاجة قائمة لتزييف الانتخابات في واضحة النهار، كما يمكن القبول بمشاركة أكبر للأحزاب المعارضة، ويمكن للحزب الحاكم أن يسمح بألا يحصل سوى على 70 في المائة من الأصوات بل فقط 60 في المائة عوض 90 في المائة كما كان عليه الأمر في السابق. وأصبح بالإمكان أن ترتفع بعض الأصوات في الصحافة، وخاصة المكتوبة، حيث غدت الضغوط أضعف من الماضي، ولكن الخطوط الحمراء ظلت كما كانت عليه. ولم تعد الحاجة قائمة للزج بالأعداد الغفيرة من الناس في السجون، ولا اعتقالهم لمدد طويلة، باستثناء المتطرفين بطبيعة الحال. ولم تعد الدولة تتردد في استعمال كل الوسائل المتاحة، فهي تخلق وسائل إعلامها، ومنظماتها غير الحكومية، ومجتمعها المدني المزعوم. يتعلق الأمر بعملية إخراج محكمة، وبعقلنة للنظام السياسي. لم تتغير الأنظمة الحاكمة إذن بفعل الديمقراطية، ولكنها تزينت بملحقاتها، مما يسمح لنا بأن نسميها على سبيل السخرية النظام الاستبدادي.

القناع الأمريكي

وقد اثرت العديد من العوامل الجيوسياسية في هذه التطورات. فالانخراط الكبير لمنطقتنا في السياسة العالمية تعود إلى الاتفاق الذي وقع بين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت والملك السعودي عبد العزيز بن سعود سنة 1945 حول التزويد بالبترول. وبعدها تم قبول كل من مصر والأردن بحل ينص على إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وحصل أيضا التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان عربية مختلفة ومنها سورية لإرجاع السيادة للكويت سنة 1991 ، ولا ننس أخيرا ضروب التشجيع التي تلقتها الدول العربية لتحرير حياتها السياسية وتطبيق الوصفات الليبرالية الجديدة على اقتصادياتها. ولكن ابتداء من سنة 2001، اختارت الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد النظر في الاتفاق الموقع مع منطقتنا، فلم تعد الأولوية تعطى للاستقرار، ولكن لإقامة الديمقراطية وإن بالقوة عند الحاجة. وفي البدء استشعرت العديد من الأنظمة العربية الحاكمة الخوف من هذا التغيير، ولكن الرأي العام العربي لم تنطل عليه الحيلة، فقد تفطن إلى أن هذا الحماس الفياض لم يكن سوى قناع يخفي برنامجا كاملا من التدخلات خدمة لمصلحة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لا غير. وسرعان ما تعلمت الأنظمة الحاكمة كيفية قراءة التصريحات المتناقضة الصادرة عن الغرب، لتطمئن على مصيرها، إذ يكفيها أن تتصنع الديمقراطية مزينة بها واجهتها، شرط أن تنخرط دون شرط أو قيد في « الحرب ضد الإرهاب »، وألا تبالغ في معارضة الهيمنة الأمريكية أو مصالح إسرائيل. ومارست الأنظمة لغة مزدوجة، مؤكدة من جانب لشعوبها أنها ضد الغزو الأجنبي، وفي نفس الوقت عملت على مساعدة ولشطن على اعتقال الإسلاميين، وتعذيب المتهمين المختطفين خارج القانون، وكبح كل مقاومة للإرادة الأمريكية « لإعادة صياغة » المنطقة.

وأفضى تدويل المعركة عن طريق الدولة الأمنية المراقبة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والنضالية الجهادية التي تقودها « القاعدة » إلى تبخيس النشاط السياسي المحلي قيمته، وابتعاد الفاعلين الميدانيين عن الفعل والمبادرة. وعلى غرار العولمة التي تقوض أسس السلطة الاقتصادية للدولة وتضطر المواطنين إلى الهجرة إلى الخارج لضمان مستقبلهم المادي، تدفع العقدة العالمية التي ولدتها « الحرب ضد الإرهاب » المناضلين إلى خوض معارك عالمية وخيالية، وكما يهاجر المرء إلى فرنسا للعمل هربا من اليأس المخيم في الديار، يهاجر أيضا للعراق ليحارب، فكم من عمليات جهاد ضخمة قام بها أناس جاؤوا من بعيد، وغالبا من مناطق ظلت نسبيا بمأمن من النزاعات، كما هو حال المغرب.

اللامبالاة أو الراديكالية

يفضي الحرمان الاجتماعي إلى نوعين من الابتعاد عن السياسة: الانسحاب والراديكالية. وخير مثال على ذلك الجزائر، ففي البداية كانت هناك الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كانت تسعى إلى إصلاح الدولة، وجاءت بعدها الجماعة الإسلامية المسلحة التي سعت إلى الإطاحة بها، وظهر أخيرا تيار أكثر راديكالية وهو الجماعة السلفية للدعوة والجهاد التي تحولت إلى فرع القاعدة ببلاد المغرب العربي التي « ارتدت» عليها. يبدو إذن أن الذين لا يمكنهم الفرار خارجا يتحركون في الداخل وينسبون أنفسهم إلى تنظيم عالمي آملين أن يصدقهم الناس رغم أن علاقاتهم بذلك التنظيم علاقات متوترة. وهذا هو ما يسمح للقاعدة أن تكون حاضرة في كل مكان، إذ بإمكان أي كان أن يتقمصها، وأيضا كل مسلم غاضب غير راض قد يتهم بكونه إرهابيا بالقوة، هكذا تقتحم « الحرب ضد الإرهاب » كل الحارات.

وهنا يجب التمييز بين الدعاية والواقع. فمن المؤكد أنه يوجد في العالم أشخاص خطيرون مستعدون للقتل وتعريض أنفسهم للقتل، والبعض منهم تحركهم إيديولوجيات إسلامية، ولكن « الحرب ضد الإرهاب » ولدت جوا رهيبا من الرعب وخلقت مخاوف وكوابيس حقيقية بلغت حدودا غير معقولة .

فخارج مناطق المعارك يندر وجود الإرهاب الإسلامي « بالتقسيط ». أما في مناطق المعارك، فإن الغزو الأجنبي هو الذي ولد أشكالا وتقنيات للمقاومة وأنماطا غير مسبوقة في التنظيم، بما في ذلك بعض فروع القاعدة أو جماعات تقلدها. فليس خلف أن كل أموال العالم وكل الجيوش وكل قمع العالم يظل عاجزا عن إيقاف انتحاري مصمم على فعله.

لا أحد يمكنه إنكار وجود تهديدات حقيقية خارج مناطق المعارك، ولكن للشرطة والمخابرات يمكنهما محاربتها بنجاعة، بل إنهما بينا بالملموس قدرتهما على الاضطلاع بهذه المهمة، باختصار، يجب أن تتجه الجهود نحو تجريم الإرهاب، لا تسييس « الجهاد ».

ومع ذلك، فإن صناعة الإرهاب أصبحت جزءا لا يتجزأ من علاقتنا بالغرب، هكذا تتدفق أموال المؤسسات ومفكري الغرب الاستراتيجيين، مصحوبة بالدعم السياسي والتغطية الإعلامية الضخمة لكل من ينتمي إلى المنطقة ويساعد على تضخيم فزاعة « الحرب ضد الإرهاب». ومع ذلك، لم يتحقق الأمن، وإن تفاقم الخوف بموازاة مع تكاثر آليات التحكم والضبط التي تزيد في عمر الأنظمة الحاكمة. وحل الخوف من الإرهاب بطريقة مدروسة ليعوض التبريرات القومية التي كانت سابقا تسوغ تأجيل الدمقرطة.

صحيح أن الديمقراطية تمر بأزمة في مناطق العالم الأخرى، لأنها أخلفت وعودها. ولكنها مزدراة في ديارنا قبل أن توجد، بل إن الكلمة نفسها لا تحظى بالمصداقية، ففي نظر الرأي العام العربي، أصبحت «الديمقراطية » المرادف الكريه لنفاق الأنظمة القمعية، وبرنامج المحافظين الجدد الداعي إلى الضربات الاستباقية، والتدخل الأجنبي عموما. بل إن المنظمات غير الحكومية هي أيضا فقدت المصداقية، فبعضها غلب على توجهه الطابع التجاري، مما جعله يفقد الصلة بالواقع المحلي، كما أن أطره رهنوا مستقبلهم ورؤيتهم بالغرب الذي يقدم لهم المساعدات المالية، هكذا غلب النضال ليحل محله البحث عن المواقع والمناصب.

أصبح الأمل في إحلال الديمقراطية بمنطقتنا أملا واهيا، فالأطراف الفاعلة التي تأتي تاريخيا بالتغيير من مناضلين نقابيين وسياسيين وطلبة لم يعد لهم حول ولا قوة. أما الفاعلون الجدد من أقليات جهوية أو لغوية

ومن صحافيين ومثقفين مستقلين، فإنهم يجدون صعوبة في رص صفوفهم للتحرر من ربقة سياسة استبدادية متجذرة منذ عقود وعقود .

وليس بإمكاننا التنبؤ بأدوات التغيير التي ستبرز إلى الوجود في خضم المقاومات الجانبية المتكاثرة. في مصر وباكستان، يبدي بعض القضاة والمحامين مقاومة شجاعة للإبقاء على تماسك القضاء المستقل. وفي المغرب والجزائر، يناضل مجموعة من الصحافيين من أجل حرية التعبير. وفي كل مكان من العالم الإسلامي، يبتدع مجموعة من المفكرين الدينيين روابط جديدة بين الإسلام والديمقراطية والتحديث .

من الأكيد أن الدولة الاستبدادية ماهرة خبيرة بامتصاص التغيير وتحويل مجراه، بيد أنها ليست آلة كاملة لا يمكن اختراقها. فكل الفضاءات التي أبدعتها من أجل المناورة، تشكل أيضا مساحات حقيقية لممارسة الفعل السياسي. ولا بد في النهاية أن توجد بعض المنافذ، وإن المفاجأة آتية لا مناص، ذلك أن اغلب تجارب الانتقال الديمقراطي في العالم وقعت في بلدان استبدادية « هجينة ».

ومن أجل المساهمة في التغيير، علينا أن « نضفي الطابع الأهلي » على الخطاب التقدمي، ونفخ الروح في الهدف المشترك الذي يشمل الأمة والإسلام، ولكنه لا يقتصر عليهما، علينا أن نقدم رؤية تتجه إلى حاجات الناس المباشرة، وفي الآن نفسه تجعلهم ينخرطون في مشاريع أوسع للديمقراطية والسلام.

سنرحب بما تقدمه لنا أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من مساعدات، ولكن هذه البلدان إن كانت حقا تريد تثبيت الديمقراطية في ديارنا، فعليها أن تبدأ بالاستجابة بجدية وفعالية للانشغالات المحلية. فلا جدوى من خطاب « الديمقراطية » ما لم يتحرر من ضغط الأهداف الجيوسياسية الكبرى، وما لم يعط الأولوية للتعاون مع الحركات التقدمية المحلية.

إن الناس في حاجة إلى أن تفتح أمامهم الآفاق الرحبة، ذلك مطمحهم ومسعاهم. هنا إذن يجب أن يتحرك التقدميون ويبادروا. وبهذه الطريقة سيقام نظام سياسي ديمقراطي شكلا ومضمونا، ولا يهم حينها اللغة التي سنستعملها لوصف هذا النظام.

* أستاذ زائر في مركز الديمقراطية والتنمية وسيادة القانون (ستانفورد)